

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٨٩٨٧

الإثنين، ٧ آذار/مارس ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة الحفيتي	(الإمارات العربية المتحدة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	ألبانيا	السيدة دوتلاري
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	الصين	السيد داي بنغ
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد بوتانغ
	فرنسا	السيدة غاسري
	كينيا	السيد كيماي
	المكسيك	السيد أوتشوا مارتينيس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	النرويج	السيدة يول
	الهند	السيد راغوتاهاالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس - غرينفيلد

## جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن الحالة في جنوب السودان (S/2022/156)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, [verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-27852 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥ .

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

### تقرير الأمين العام عن الحالة في جنوب السودان

(S/2022/156)

الرئيسة: وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد نيكولاس هايسوم، الممثل الخاص للأمين العام لجنوب السودان ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان؛ واللواء (المتقاعد) تشارلز تاي غيتواي، الرئيس المؤقت للجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية؛ والسيدة ريا ويليامز بويادا، مقدمة إحاطة من المجتمع المدني.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/156، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في جنوب السودان.

أعطي الكلمة الآن للسيد هايسوم.

السيد هايسوم (تكلم بالإنكليزية): أشكر المجلس على إتاحة هذه الفرصة لي لموافاته بمعلومات عن المستجدات في جنوب السودان.

هذا العام، صادف يوم ٢٢ شباط/فبراير الذكرى السنوية الثانية لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة. وفي تلك الفترة، استمر وقف إطلاق النار إلى حد كبير وانخفضت الخسائر في صفوف المدنيين انخفاضاً كبيراً خلال العام الماضي. واختتمت التعيينات التنفيذية على الصعيد الوطني وعلى مستوى الولايات. وأعيد تشكيل المجلس التشريعي الوطني الانتقالي ومجلس الولايات، وكذلك برلمانات الولايات. وعلاوة على ذلك، فإن المؤسسات الحكومية الرئيسية تباشر وظائفها على الصعيد الوطني وعلى مستوى الولايات. وأقر مجلس

الوزراء مشروع قانون وضع الدستور الدائم، وأنشئت فرقة عمل لتفعيل آلية العدالة الانتقالية التابعة للاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان.

وعلى الرغم من جدول الأعمال التشريعي الحافل، فإن الإجراءات البرلمانية جارية الآن. والنقاش بشأن الميزانية الوطنية للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢ خطوة إيجابية، لا سيما في ضوء الإصلاحات التي قام بها جنوب السودان. وبالمثل، نرحب بالتزام الرئيس مؤخرا بتنفيذ إصلاحات للإدارة الاقتصادية والمالية. وأنهو أيضا بإطلاق الفريق العامل التقني المشترك، الذي تعمل فيه بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، في إطار دعمها للجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ولشركاء آخرين، على النهوض بتصميم مشروع لحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية. وسيكون المشروع بمثابة جسر إلى أن توضع خطط وطنية لبرنامج أوسع نطاقا لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وأرحب أيضا بقرار فصيلي باغان آموم والجنرال بول مالونق التابعين لتحالف حركات المعارضة في جنوب السودان للتواصل مع حكومة الوحدة الوطنية، في إطار مبادرة الوساطة التي تقودها جماعة سانت إيجيديو. وإنني أشجع فصيل حركات المعارضة في جنوب السودان، بقيادة توماس سيريلو، على المشاركة في تلك الجهود، إذ أن الأطراف الراضية للاتفاق مسؤولة أيضا عن تعزيز السلام في جنوب السودان.

وإذ ندخل الأشهر الـ ١٢ المتبقية من الفترة الانتقالية، وإذ ننوه بإحراز بعض أوجه التقدم، فإننا على وعي بتراكم الالتزامات التي لم يتم الوفاء بها وبحتمية معالجتها في الوقت المحدود المتاح. وتتعلق النقاط المرجعية الرئيسية المعقدة بالحيز السياسي والمدني المواتي الضروري، فضلا عن الشروط التقنية واللوجستية المسبقة وجدول زمني متفق عليه لإجراء انتخابات حرة ونزيهة. والقصد من ذلك هو إنهاء الفترة الانتقالية.

وفي حين أن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على أهبة الاستعداد لدعم العملية الانتخابية، فإن الحكومة لم تعلن بعد عن موقفها إزاء دور البعثة أو الإطار الزمني للانتخابات. والمثير للقلق هو أن

الناشئة عبر الحدود في ولايات شمال بحر الغزال والوحدة وأعلى النيل؛ ومنطقة أبيي الإدارية. وكل هذا يؤكد الحاجة إلى تخليص جنوب السودان من دورات العنف والانتقام المتكررة. ومما يوجب ذلك الأمر المنازعات السياسية على الصعيدين الوطني والمحلي، والتي يشمل بعضها جماعات مسلحة غير موقعة، وينطوي بعضها على اشتباكات داخل الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان - أي المعارضة في الحكومة - والنزاعات القبلية على الأراضي والموارد، بما فيها تلك الناجمة عن تغير المناخ. ومع حلول موسم الجفاف، لوحظ تصاعد في العنف القبلي في الشهر الماضي.

وكما أظهرت الإحاطات التي قدمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، من المتوقع أن تستمر الاحتياجات الإنسانية إجمالاً في الازدياد خلال هذا العام. ومع ذلك، تتراجع رغبة المانحين في توفير موارد إضافية لجنوب السودان. وأدت السنة الثالثة من الفيضانات المتتالية، التي تفاقت بسبب انعدام الأمن والتأثير المطول لمرض فيروس كورونا، إلى إجهاد آليات التكيف وتدمير الأراضي الزراعية ونفوق الماشية، كما أنها تهدد السدود والبنى التحتية المماثلة المنشأة للتخفيف من حدة الفيضانات. وتتسبب هذه العوامل مجتمعة في المزيد من النزوح وانعدام الأمن الغذائي بصورة لم يسبق لها مثيل. ويؤثر ذلك سلباً على آفاق الموسم الزراعي في العام المقبل في بلد كان ينبغي أن يكون سلة خبز المنطقة.

وفيما يتعلق بالجهود التي بذلتها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، فقد نفذت البعثة خلال العامين الماضيين برنامجاً مكثفاً لتقديم المساعدة إلى الأحزاب السياسية لتيسير التوصل إلى توافق في الآراء بشأن السياسات الانتخابية المتعددة الأحزاب وبناء التحالفات. وتقف البعثة على أهبة الاستعداد لتقديم المشورة التقنية بشأن المسائل الدستورية والانتخابية، مع الاعتراف بأن هذه في نهاية المطاف خيارات سيادية يتعين على جنوب السودان اتخاذها.

ومنذ عام ٢٠٢١، أنشأت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ١٢٥ قاعدة عمليات مؤقتة لمنع نشوء بؤر النزاعات الساخنة والتصدي

مشروع قانون عملية وضع الدستور لا يزال معلقاً وعملية صياغة دستور جديد للبلد ما زالت متوقفة. وبالمثل، وعلى الرغم من أن الطرفين قد انخرطا في ترتيبات أمنية انتقالية، فإن التخرج الفعلي للقوات الموحدة لم يبدأ بعد، ولم يتم التوصل إلى أي اتفاق على هيكل القيادة.

و يتفق أصحاب المصلحة على أن وتيرة التنفيذ البطيئة هي سبب شعور أبناء شعب جنوب السودان بخيبة الأمل. وهذا الاتجاه المثير للقلق يمكن أن يقوض اتفاق السلام. وفي هذا الصدد، دعت اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها الطرفين إلى حل نزاعاتهما، على النحو المنصوص عليه في اتفاق السلام، لأنه لا يزال هو الطريق المتفق عليه نحو السلام المستدام.

وثمة تكلفة لبطء التنفيذ. ولا تزال ثمار السلام بعيدة المنال. وما من شيء يجسد ذلك بصورة أكبر عدا إحباط الشباب المهمشين، الذين انضم الكثير منهم إلى الميليشيات القبلية، كما نرى في جونقلي وإدارية البيبور الكبرى، أو يصبون جام غضبهم على العاملين في المجال الإنساني وحفظة السلام. ففي عام ٢٠٢١، قتل خمسة من العاملين في المجال الإنساني. وهذا العام، قتل اثنان.

وقد أدت الحالة الاقتصادية المتردية وأثرها على الشباب إلى تصاعد الإجرام والعداء القائم على كره الأجانب تجاه العاملين في المجال الإنساني وحفظة السلام. ومن الأهمية بمكان مراعاة شواغلهم الهامة في استجابتنا الشاملة ومعالجتها بطريقة تعترف بصوت الشباب، اقترانا بإظهار عدم التسامح مطلقاً مع العنف الموجه ضد العاملين في المجال الإنساني.

وتدعم البعثة وضع خطة العمل الوطنية للشباب والسلام والأمن بالشراكة مع التحالف الوطني للشباب والسلام والأمن في جنوب السودان، وهو مجموعة تضم ٣٠ منظمة وطنية من منظمات المجتمع المدني. ويجب على الحكومة أن تهيئ آفاق المستقبل لشباب جنوب السودان وشباباته.

ولا يزال العنف ينتشر على الصعيد دون الوطني. ويشمل ذلك النزاعات الدائمة في منطقة جونقلي وإدارية البيبور الكبرى؛ والنزاعات

إجراءات التأهب ضروري قبل موسم الأمطار المقبل، فإن هناك حاجة إلى نهج شامل جنسانيا يراعي العلاقة الثلاثية - أي يدمج بين جهود التنمية وحفظ السلام والجهود الإنسانية - لتحقيق تدخل ناجح ومستدام. ومن شأن الحد من النزاع على المدى الطويل أن يساعد في إنعاش الولايات الاستوائية باعتبارها سلال الخبز لجنوب السودان.

وفيما يتعلق بجهود المجتمع الدولي، يظل الاتفاق المنشط إطارا صالحا لبناء الاستقرار السياسي. ويتيح "معتكف القادة" المقترح في كمبالا فرصة لمعالجة الحواجز المتبقية أمام التنفيذ. ويتعين على الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وغيرها من الشركاء التغلب على المأزق الحالي، الذي أدى إلى تأجيل المبادرة الأوغندية.

ولا يزال دعم الشركاء الإقليميين والدوليين حاسما. إن دعوة مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي لإجراء تقييم ثلاثي يشارك فيه الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لاحتياجات جنوب السودان الانتخابية واحتياجاته من حيث وضع الدستور تمثل منبرا للاستفادة من مزاياها النسبية. وتعزز البعثة أن تكون شريكا نشطا في ذلك الجهد.

وفيما يتعلق بتجديد الولاية، أرى أن الرؤية الاستراتيجية ومدتها ثلاث سنوات والتي دعا إليها مجلس الأمن، بالاسترشاد بالمسارات الخمسة لتطوير مساعينا، قد صقلت الولاية الأساسية لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ولا تزال إطارا مناسباً. ويضمن الحد الأقصى الحالي للقوات - ١٧ ٠٠٠ من حفظة السلام و ٢ ١٠٠ من أفراد الشرطة - المرونة في الوقت الذي تعالج فيه بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان حالات الطوارئ والخطط لعام ٢٠٢٢.

ونتوقع ولاية مرنة بما فيه الكفاية لدعم إجراء انتخابات حرة ونزيهة، بناء على طلب الحكومة. وسيتوقف ذلك بدوره على التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام. وكما ذكرت من قبل، فإن الانتخابات يمكن أن تكون لحظة لبناء الدولة أو وقوع كارثة. ويتوقف الكثير على الإرادة السياسية وعمل قادة جنوب السودان معا.

لها، وذلك بالتعاون مع الشركاء في المجال الإنساني والاستفادة من قدراتنا لدعم الحلول السياسية. ويشمل ذلك وجودنا على المستويين الميداني والوطني في ١٠ ولايات ونشر أفرقة مدنية - عسكرية متكاملة للتواصل على مستوى القواعد الشعبية واستخدام الثقل الجماعي للسلك الدبلوماسي للتواصل مع القيادة وجهود الدعوة في جوبا. وتكمل الجهود المدنية والعسكرية بعضها بعضا، لأن أي منها ليس فعالا بمفرده. واستكملت أنشطتنا في مجال حفظ السلام بـ ١٧ التزاما بتسوية النزاعات، أسفرت عن إبرام ٣٤ اتفاقا للسلام بين القبائل.

وعززت البعثة قدراتها بالابتعاد عن المهام الأمنية الثابتة التي تتمحور حول القواعد. وقد بذلنا جهودا لزيادة قدرة القوة على التنقل إلى أقصى حد ممكن حتى تتمكن من التصدي للتهديدات على مدار السنة بأكملها. والأهم من ذلك أن التدخلات الاستراتيجية للبعثة أسهمت في انخفاض عدد الضحايا المدنيين بنسبة ٤٢ في المائة خلال العام الماضي. وستواصل البعثة التركيز على وضعية أكثر استجابة من خلال نظامها للإنذار المبكر وتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحا في مجال الحماية.

وقد أسفر تسيير دوريات لمدد قصيرة وطويلة عن نتائج من ناحية، ولكنه أثار أيضا تحديات من ناحية أخرى، لا سيما وأن المدنيين يقيمون مستوطنات للنازحين داخليا حول قواعد العمليات المؤقتة. وهذا يخلق صعوبات في إعادة نشر أصول القوة إلى البؤر الساخنة الأخرى. وكانت النتيجة ضغطا على قدرتنا على التصدي لطائفة أوسع من حالات الطوارئ، بما في ذلك الحالات المتوقع أن تنشأ في بيئة ذات طابع سياسي بقدر أكبر تنطوي على التنافس السياسي والتوتر.

وفي الوقت نفسه، نواصل العمل مع جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان أثناء اضطراره بمسؤوليات حماية المدنيين، بما في ذلك منع العنف الجنسي والجسدي له، الذي لا يزال يشكل مصدر قلق رئيسي في جنوب السودان.

وتعمل البعثة مع الشركاء في المجالين الإنساني والإنمائي للتخطيط لبرامج مشتركة على المدى المتوسط. وفي حين أن تخطيط

وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم في تنفيذ اتفاق السلام المنشط، فإن نهاية الفترة الانتقالية، في شباط/فبراير ٢٠٢٣، تقترب بسرعة، غير أنه لم يتم بعد تنفيذ العديد من المهام الحاسمة للاتفاق. ولذلك، ستركز إحاطتي لمجلس الأمن على الأهداف المرحلية الرئيسية التي تحققت في تنفيذ اتفاق السلام المنشط حتى الآن والمهام المعلقة ذات الأهمية الحاسمة ومتطلبات إجراء الانتخابات في نهاية الفترة الانتقالية، وفقا للاتفاق. وسأسلط الضوء أيضا على التحديات المتكررة وأختتم بياني بتقديم توصيات.

كما يذكر أعضاء المجلس، اندلع النزاع المسلح في جنوب السودان في تموز/يوليه ٢٠١٦ في غضون عام واحد من توقيع اتفاق عام ٢٠١٥ وبعد شهرين فقط من تشكيل أول حكومة ائتلافية. وعلى النقيض من ذلك، دخل اتفاق السلام المنشط لعام ٢٠١٨ عامه الرابع واحتفلت حكومة الوحدة المنشطة بالذكرى السنوية الثانية لتشكيلها في الشهر الماضي، شباط/فبراير ٢٠٢٢، وهو مؤشر على نجاحها النسبي.

وقد أسهم اتفاق السلام المنشط، منذ توقيعه، إسهاما كبيرا في ما يلي: وقف العنف في جميع أنحاء البلد بين الموقعين على الاتفاق واستمرار صمود وقف إطلاق النار الدائم؛ وإنشاء وإعادة تشكيل جميع مؤسسات ما قبل الانتقال وآليات تنفيذ الاتفاق؛ وإنشاء حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة والحكومات على مستوى الولايات؛ وتشكيل المجلس التشريعي الوطني الانتقالي والمجالس التشريعية للولايات؛ وإدماج اتفاق السلام المنشط في الدستور الانتقالي لجمهورية جنوب السودان، ٢٠١١، بصيغته المعدلة؛ وقيام اللجنة الوطنية لتعديل الدستور بمراجعة وتعديل أربعة قوانين تتعلق بالأمن، قدمتها حكومة الوحدة المنشطة ولم تتم المصادقة عليها بعد؛ وتجنيد القوات الموحدة وفرزها واختيارها وتدريبها، مع وجود قرابة ٥٠ ٠٠٠ متدرب ينتظرون التخرج قيد النشر؛ وفتح الممرات الإنسانية، مما يسر العودة الطوعية التدريجية لبعض اللاجئين والنازحين داخليا؛ ونجاح حكومة الوحدة المنشطة في تحقيق استقرار أسعار الصرف وإحراز تقدم في تنفيذ بعض الإصلاحات الاقتصادية؛ ووضع خريطة طريق لتنفيذ متطلبات العدالة الانتقالية ووضع الدستور الدائم.

ختاما، على الرغم من أن التقدم كان بطيئا بشكل لا يمكن إنكاره، لا يزال هناك مجال - بل وفرصة - للاستفادة من الاستقرار النسبي في البلد للاضطلاع بانتقال ديمقراطي وإرسائها. وتقف البعثة، كما كانت دائما، جنبا إلى جنب مع أفراد شعب جنوب السودان وهم يرسمون بشكل جماعي طريقهم إلى الأمام نحو تحقيق السلام المستدام. وأشكر المجلس على دعمه المستمر والقوي لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

الرئيسية: أشكر السيد هايسوم على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للواء غيتواي.

السيد غيتواي (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن لأول مرة بصفتي الرئيس المؤقت للجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها. وأود أن أتقدم بالتهنئة إلى الإمارات العربية المتحدة على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس وأشكرها على دعوتها للجنة إلى تقديم إحاطة إلى المجلس صباح اليوم. ونتمنى لها التوفيق في رئاستها.

إن اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها هي هيئة الرقابة الرسمية المكلفة بمراقبة وتقييم تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، الذي توسطت فيه الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد). وتشرف اللجنة على ولاية حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة ومهامها، بما في ذلك امتثال الأطراف لأطر الزمنية المتفق عليها والجدول الزمني للتنفيذ المتفق عليه.

وتلتزم اللجنة، بموجب المادة ٧,٩ من اتفاق السلام المنشط، بتقديم تقارير فصلية عن الحالة، تليها إحاطات مفصلة إلى المجلس، وإلى ما يلي: مجلس وزراء حكومة الوحدة المنشطة؛ والمجلس التشريعي الوطني الانتقالي؛ ورئيس مؤتمر رؤساء الدول والحكومات التابع للإيغاد؛ ورئيس مجلس وزراء الإيغاد؛ ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي؛ ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي؛ والأمين العام للأمم المتحدة؛

ومنذ توقيع اتفاق السلام المنشط في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨،

قدمت اللجنة ١٣ تقريرا عن حالة التنفيذ.

والمادية على السواء، اللازمة لتنفيذ الاتفاق؛ وعدم كفاية الإرادة السياسية والالتزام من جانب بعض الجهات الفاعلة؛ وفجوة الثقة بين الأطراف والفجوات في القدرات؛ والعنف على الصعيد دون الوطني وأنشطة الجماعات المماثلة؛ والانشقاقات العسكرية من طرف موقع إلى آخر؛ والفيضانات وجائحة مرض فيروس كورونا.

وفي ضوء التحديات التي تواجه التنفيذ والمهام المعلقة ذات الأهمية الحاسمة واقترب الجدول الزمني للاتفاق من نهايته، كلفت اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها حكومة الوحدة المنشطة باستعراض حالة تنفيذ الاتفاق ووضع خريطة طريق واستراتيجية واضحتين في إطار اتفاق السلام المنشط بشأن كيفية تنفيذ المهام الحاسمة المعلقة مع اقتراب نهاية الفترة الانتقالية. وينبغي أن تستند خريطة الطريق إلى توافق الآراء وأن تشمل على نقاط مرجعية يمكن التحقق منها وجدول زمنية.

أود أن أختتم بياني بتقديم التوصيات التالية إلى المجلس: ينبغي للمجلس أن يتعاون بنشاط مع حكومة الوحدة المنشطة لكفالة تنفيذ المهام المعلقة ذات الأهمية الحاسمة، ولا سيما توحيد القوات وعملية وضع الدستور الدائم، وكلتا المهمتين أساسيتان لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية؛ وتشجيع حكومة الوحدة المنشطة على تسوية الخلافات فيما بين أطرافها والعمل بشكل جماعي من أجل تحقيق مصالح جنوب السودان وشعبه على أفضل وجه؛ ومساعدة جهود حكومة الوحدة المنشطة الرامية إلى تعبئة الموارد من المجتمع الدولي لتعزيز تنفيذ اتفاق السلام المنشط؛ ودعم حكومة الوحدة الوطنية المنشطة لإنشاء الصندوق الخاص لإعادة الإعمار وعقد مؤتمر لإعلان التبرعات لجنوب السودان؛ وتقديم الدعم للولايات والمجتمعات المحلية المتضررة من النزاع، على النحو المنصوص عليه في الاتفاق، ومواصلة دعم التنفيذ الكامل لاتفاق السلام المنشط وإجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية.

أخيراً، أود أن أناشد المجلس أن يبقي عملية السلام في جنوب السودان قيد نظره وأن أشجعه على النظر في زيارة البلاد مرة أخرى

وعلى الرغم من التقدم المشار إليه أعلاه، لا تزال بعض المهام الحاسمة للاتفاق معلقة، وأبرزها ما يلي: إنشاء لجنة مخصصة للإصلاح القضائي مكلفة بدراسة الإصلاحات القضائية المناسبة والتوصية بها لحكومة الوحدة المنشطة؛ وتصديق المجلس التشريعي الوطني الانتقالي على ثمانية مشاريع قوانين، وهي ستة مشاريع قوانين أمنية ومشروع قانون وضع الدستور ومشروع قانون الأحزاب السياسية، مع إنشاء مجلس الأحزاب السياسية وتعديل قانون الانتخابات الوطنية لعام ٢٠١٢ وإنشاء لجنة وطنية للانتخابات مختصة ومحايدة؛ وتوحيد القوات ونشرها؛ وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ والتصدي لتحديات التعمير وإعادة الإعمار إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة التأهيل وإعادة إدماج النازحين داخليا والعائدين؛ وإنشاء صندوق ومجلس الإنشاء الخاصين وعقد مؤتمر لإعلان التبرعات لجنوب السودان لدعم جهوده الإنسانية وجهود إعادة الإعمار؛ وإبلاغ مؤسسات إدارة المالية العامة، ولا سيما ديوان المراجعة القومي وهيئة مكافحة الفساد لتعزيز الشفافية والمساءلة؛ وإنشاء آليات العدالة الانتقالية الثلاث، وهي لجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح والمحكمة المختلطة لجنوب السودان وهيئة التعويض وجبر الضرر واستكمال عملية وضع الدستور الدائم لتوجيه إجراء الانتخابات.

ووفقاً لتقدير اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها، فإن المهام الأكثر أهمية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية وتنفيذ اتفاق السلام المنشط تتمثل في توحيد القوات ونشرها؛ وسن الدستور الدائم؛ ومراجعة قانون الأحزاب السياسية والقوانين المتعلقة بالانتخابات؛ وتشكيل مجلس الأحزاب السياسية واللجنة الوطنية للانتخابات. وأود أن أشدد على أهمية وجود دستور دائم يقوده الشعب ويمسكون بزمامه. وسيكون هذا الدستور حجر الزاوية لدولة جنوب السودان، حيث سيمهد الطريق للانتقال الديمقراطي من خلال انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية.

لقد كان التقدم العام المحرز في تنفيذ اتفاق السلام المنشط بطيئاً جداً منذ البداية، وهناك العديد من التحديات المتكررة التي تواجه التنفيذ. وتشمل تلك التحديات الافتقار إلى الموارد الكافية، المالية

ومن المحزن والمحبط وغير المقبول أن نستمر في إثارة نفس المسائل مع أعضاء المجلس لنرى فحسب أن الحالة تزداد سوءاً. لقد سئمنا من عرض نفس القصص عن الاغتصاب وزواج الأطفال والحرب والصدمات النفسية والخسائر. وبعد أن زرت العديد من المجتمعات المحلية المتضررة يمكنني أن أشهد شخصياً على أن قدرة أبناء وطني جنوب السودان على الصمود تتلاشى بعد عقود من النزاع. فعلى الرغم من أن تاريخنا هو تاريخ نضال من أجل التحرر والحرية والازدهار والكرامة إلا أننا لم نعد قادرين على النضال. إنه لأمر غير مقبول أن نتوقع من شعب جنوب السودان أن يظل مرناً في مواجهة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وغيرها من الصدمات النفسية - أي فقدان أطفالنا وأحبائنا؛ وتشريدنا من منازلنا؛ والموت من الجوع والفيضانات والمرض؛ ومشاهدة الإفلات من العقاب الذي ارتكب في ظل العنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب وغيره من الجرائم المروعة حسب القانون الدولي، أمام أنظار المجلس والدول الأعضاء فيه.

ومع اقتراب الفترة الانتقالية من نهايتها هذا العام، من المتوقع أن يتوجه أبناء جنوب السودان إلى صناديق الاقتراع للانتخابات العامة المزمع إجراؤها مبدئياً في عام 2023. مع ذلك، وبالتشاور مع زملائي أعضاء المجتمع المدني وبعد الاستماع إلى آراء المواطنين، بمن فيهم الموجودون في مخيمات اللاجئين، هناك اتفاق على أن الأرضية ليست مهياًة للانتخابات حرة ونزيهة وسلمية. ولا يقتصر الأمر على غياب الإطار القانوني والمؤسسي الضروري، قبل أقل من عام واحد على الانتخابات المقررة، بل أن الانعدام الحالي للشعور بالأمن والثقة بين الناس، بسبب الفشل في تنفيذ اتفاق السلام المنشط، لا يمكن أن يكون له سوى تأثير ضار على شرعية النتيجة، مما يهدد بالمزيد من العنف.

وما لم تُتخذ خطوات لضمان أن تكون الانتخابات شاملة للجميع وشفافة وأمنة فإننا نخشى النتيجة. وفي هذا السياق، يجب توجيه كل دعم بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان للعملية الانتخابية نحو كفالة أن تكون آمنة وشاملة للجميع ومتماشية مع المعايير الدولية. ويجب على مجلس الأمن أيضاً أن يؤكد أننا نتوقع من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، بموجب ولايتها الحالية المتعلقة بحماية

ومواصلة دعم اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها في تنفيذ ولايتها، بما في ذلك تقديم إحاطات منتظمة إلى المجلس بشأن حالة تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان.

الرئيسية: أشكر اللواء غيتواي على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة يويادا.

السيدة يويادا (تكلمت بالإنكليزية): تحية من مدينتي المشمسة،

جوبا.

أنا ريا ويليامز يويادا، ناشطة في مجال السلام وحقوق الإنسان المكفولة للمرأة، أعمل مع Crown The Woman (تتويج المرأة)، وهي منظمة نسوية محلية غير حكومية تعمل في مجال حقوق الإنسان المكفولة للمرأة في جنوب السودان. وأنا أقدر هذه الفرصة لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن.

وحتى الآن، قدمت 11 امرأة من جنوب السودان إحاطات إلى مجلس الأمن، وأنا اليوم المرأة الثانية عشرة. ونحن ممتنون لأن مجلس الأمن يدرك أهمية الاستماع إلى نساء جنوب السودان في مناقشاته.

كما أبرزت زميلاتي في المجتمع المدني من قبل، لم يُحرز سوى تقدم محدود أو لم يكن هناك أي تقدم في تنفيذ الأحكام الحاسمة من الاتفاق فيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن والإصلاح الدستوري والانتخابي والإصلاح القضائي والعدالة الانتقالية، وذلك منذ التوقيع على الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان قبل أكثر من ثلاث سنوات. وعلى الرغم من أن المدن الكبرى بما فيها العاصمة جوبا لا تزال هادئة، فقد ازداد العنف على المستوى المحلي.

ويتمثل أحد العوامل التي تدفع إلى تزايد العنف في الطابع الإقصائي للجهود السياسية وجهود السلام على جميع المستويات في البلد. ولا تشعر المجتمعات المحلية بأن المسؤولين يمثلونها ولا توجد مساءلة لأولئك الذين يسيئون استخدام سلطتهم. وهذا درس مهم بشكل خاص يجب على مجلس الأمن أخذه في الاعتبار عند تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

ومن ناحيتي، فإن المسألة التي لا تزال تُثار على منظماتنا هي حرمان الناجين من العنف الجنساني من الحماية والعدالة، والناجم عن الإفلات شبه التام من العقاب. وأود أن أسلط الضوء بإيجاز على أثر ثقافة الإفلات من العقاب هذه على الناجين.

في عملنا مع الناجين وبالنيابة عنهم، لا يواجه الجناة المزعومون - الذين غالبا ما يكونون في مواقع السلطة - أي عواقب تُذكر على ارتكاب أعمال العنف الجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاع. والنتيجة هي أن الجناة المزعومين، الذين ما زالوا يعيشون ويعملون في المجتمع، أحرار في أن يهددوا هؤلاء الناجين. وهناك حالات عديدة كنا نخشى فيها على حياة الناجين الذين نعمل معهم، ونخشى كذلك على سلامتنا الشخصية. الناجون الذين نعمل معهم ليس لديهم مكان يذهبون إليه. ففي كل جنوب السودان لا يوجد سوى منزلين آمنين - تخيلوا ذلك. ولا تستطيع هذه البيوت الأمانة استيعاب العدد المتزايد من الناجين الذين يلتمسون المساعدة والمأوى. إن تزايد العنف الجنساني وتواتر التهديدات ضد الناجيات هما نتيجة مباشرة للفشل في إنشاء نظام للعدالة يكفل المساءلة عن الجرائم، بما فيها تلك المرتكبة في انتهاك للقانون الدولي.

وأرحب باعتماد الحكومة خطة العمل المشتركة للقوات المسلحة المعنية بالتصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع في جنوب السودان. ولكن من المؤسف أنه قد مر أكثر من عام على اعتماد الخطة وتنفيذها لا يضاهاي المعاناة والاحتياجات الهائلة للعدد الكبير من الناجين. فمنذ عام ٢٠١٣ ولا يزال عدد لا يحصى من الضحايا ينتظرون تحقيق العدالة، ومع ذلك لا تستثمر الحكومة في النظام القضائي أو في إرساء سيادة القانون وترفض إنشاء المحكمة المختلطة لجنوب السودان المنصوص عليها في اتفاق السلام. القضاة يتقاضون أجورا هزيلة ويُتركون دون حماية؛ ويتعرض الناشطون للتهديد والترهيب مع الإفلات من العقاب. لقد تم إغلاق الحيز المدني. ولا تستطيع المدافعات عن حقوق الإنسان حتى الحصول على نسخة من خطة العمل المشتركة من أجل استكمالها ودعم تنفيذها. قولوا لي، كيف يمكننا مواصلة عملنا من أجل العدالة عندما يتم بذل كل جهد لإعاقة التقدم؟

المدنيين، أن تكفل سلامة وأمن جميع الناخبين والعاملين في مراكز الاقتراع والمرشحين والمسؤولين، فضلا عن المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين فيها.

ستكون سلامة المدنيين في الفترة السابقة للانتخابات وأثناءها معرضة لخطر كبير، وخاصة بالنظر إلى الانشقاقات الأخيرة من جانب جهات عسكرية فاعلة داخل صفوف أطراف الاتفاق. وهذه الانشقاقات لا تؤدي إلا إلى عدم اليقين بشأن استدامة اتفاق السلام المنشط وتأمين مستقبلنا. ولكي تُجرى انتخابات سليمة يريد المواطنون أن يروا أنه قد تم تجميع كافة القوات، وأن القوات العسكرية والميليشيات المتحالفة معها موحدة تحت قيادة مركزية واحدة مدربة على الأداء كجيش وطني محترف غير سياسي ويدافع عن الشعب والسلام الإقليمية، وأنه يجري تنفيذ برنامج لنزع السلاح والتسريح على الصعيد الوطني. وعلى الرغم من أن مشروع قانون عملية وضع الدستور معروض على البرلمان، لم تُتخذ أي خطوات لإعطاء الأولوية لاعتماده. علاوة على ذلك، ينبغي أن تكون عملية وضع الدستور تشاورية ويقودها المواطنون. ويعد الحيز المدني والتتقيف بشأن العملية الانتخابية ووضع الدستور أمرا بالغ الأهمية. وبدون ضمانات بأن الحكومة ستكفل حرية التعبير والرأي وتكوين الجمعيات والانضمام إليها والتجمع السلمي، يشعر المواطنون بالقلق إزاء الانتخابات ويخشون عواقبها.

لو كنت أول امرأة من جنوب السودان تقدم إحاطة إلى مجلس الأمن لكنت أناقش باستفاضة العنف الجنسي والجنساني المستمر والمنهجي والواسع النطاق الذي يُرتكب في ظل الإفلات من العقاب، ولكن أسلط الضوء على الطريقة التي تتأثر بها النساء المشرذات والنساء والفتيات ذوات الإعاقة بصفة خاصة، مع الإشارة إلى تزايد العنف المنزلي في سياق جائحة كوفيد-١٩ والتشديد على أن العنف الجنساني متجذر في النظام الأبوي ونظام عدم المساواة. بيد أن المجلس قد استمع من قبل إلى شهادات وتحليلات مفصلة بشأن نفس هذه المسائل. ولذلك أود أن أؤكد أن الأفكار الثاقبة التي يتشاطرها زملائي في المجتمع المدني لا تزال ذات صلة، وأحث المجلس على المضي قدما بتوصياتهم.

المسلحة إلى ادعاءات بوقوع انتهاكات مروعة لحقوق الإنسان، بما في ذلك قتل المدنيين، والاعتصاب، وحرق قرى وتدميرها، ونهب إمدادات إنسانية. إننا ندين بشدة أعمال العنف البشعة هذه والإفلات من العقاب الذي تتم في ظله. وندعو القادة المحليين وقادة الولايات والقادة الوطنيين إلى التدخل فوراً وعلى وجه السرعة ومحاسبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان والهجمات على العاملين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية، بغض النظر عن انتماءاتهم.

وبوجه عام، يجب أن تظل حماية المدنيين، بما في ذلك حماية النساء والأطفال، والمساءلة عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين وألوية عليا لدى البعثة. وقد طلبت السيدة ويليامز يويادا أن يعالج المجلس هذه المسألة، وعلينا أن نلبي مطلبها. ويقودني هذا إلى النقطة الثانية التي أود إثارتها.

تشعر الولايات المتحدة بالفرح إزاء النتائج الأخيرة التي توصل إليها التقرير المشترك للبعثة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في طمبره. ويوثق التقرير ١٤ حادث عنف جنسي متصل بالنزاع طالت ٦٤ ضحية. ويوثق التقرير أيضاً اختطاف المدنيين ومقتل ما لا يقل عن ٤٤٠ مدنياً. ومن المروع أن التقرير يوثق أن نخب القطاعين السياسي والأمني قد حرصت على هذا العنف ويسرته وساعدته مستغلة اختلاف الهويات العرقية.

وبطبيعة الحال، كان أغلب ضحايا العنف الجنسي والناجين منه من النساء والفتيات. وقد تعرضن للاعتداء علناً وقُتل ما لا يقل عن ١٩ ممن تعرضن للاعتداء الجنسي علناً بوحشية أثناء الفعل وبعده. وكان من بين القتلى فتاة تبلغ من العمر ١٣ عاماً. ويتعين على مجلس الأمن أن يأخذ هذه الأنواع من التقارير على محمل الجد. فلا يمكننا أن نظل صامتين، ولا يمكن للمنطقة أن تبقى صامتة. ويجب أن تحقق حكومة جنوب السودان مع جميع المسؤولين عن الجرائم المرتكبة وتقاضيتهم، بمن فيهم على وجه الخصوص من يشغلون مناصب قيادية ومواقع السلطة. وبالمثل، لا نزال نشعر بقلق عميق إزاء التقارير التي

إنني أحث مجلس الأمن على متابعة دعوته السابقة إلى حكومة جنوب السودان لتحسين النظام القضائي وإنشاء المحكمة المختلطة لجنوب السودان، فضلاً عن الدعوة إلى التنفيذ السريع لخطة العمل المشتركة، وبخاصة تحديد واعتماد تدابير عملية لحماية الضحايا والشهود. ومن المفترض أن تسترشد جميع التدخلات بنهج يركز على الناجين وحقوق الإنسان، وهو ما لا يحدث حالياً.

سأتوقف هنا وأذكر مجلس الأمن بالألا يلتزم الصمت الشديد إزاء انتهاك حقوقنا الإنسانية.

**الرئيسة:** أشكر السيدة يويادا على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

**السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت**

**بالإنكليزية):** أشكر الممثل الخاص للأمين العام هايسوم ومقدمي الإحاطات على عروضهم الثاقبة والواقعية. تعطينا تقاريرهم فهماً واضحاً للتطورات الحالية ولعدم إحراز تقدم في جنوب السودان وللمساهمات الكبيرة التي تقدمها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في هذا البلد. اسمحو لي أن أبدأ بشكر نساء ورجال البعثة، الذين يعملون على حماية شعب جنوب السودان. وأشيد أيضاً بالبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة وبالخبراء المدنيين على جهودهم للحفاظ على السلام والاستقرار في جنوب السودان.

في أحدث تقرير له عن البعثة (S/2022/156)، أوضح الأمين العام أن المهام الموكلة إلى البعثة لا تزال صالحة. وتتفق الولايات المتحدة معه على ذلك. ولهذا الغرض أود أن أناقش أربعة جوانب للحالة في جنوب السودان - الحالة الأمنية وحماية المدنيين، والإساءات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان، والتقدم المحرز نحو الديمقراطية، والاتفاق المنشط بشأن حل النزاع في جنوب السودان، وأهمية وصول المساعدات الإنسانية - ودور بعثة الأمم المتحدة ضمن هذه الجوانب.

أولاً، لا تزال الولايات المتحدة تشعر بقلق شديد إزاء الحالة الأمنية المتقلبة في جميع أنحاء البلد. لقد أدى القتال بين العديد من الأطراف

الغذائية وعدم إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية. وهذه العوامل تصفي أهمية بالغة على الدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. ويجب أن تواصل البعثة العمل مع جميع الأطراف لتنفيذ مهمتها الأساسية، وهي تهيئة الظروف التي تتيح للعاملين في المجال الإنساني الوصول دون عوائق إلى أضعف الفئات.

ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة تجاه شعب جنوب السودان وبالعمل عن كثب مع حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية وزملائنا أعضاء المجلس وجميع الجهات المعنية لتمكين تحقيق السلام والازدهار في البلد والمنطقة.

**السيد أوتشوا مارتينيس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية):** أود بداية أن أشكر الممثل الخاص هابسوم واللواء غيتواي والسيدة ويليامز يويادا على إحاطاتهم.

أبدأ بتناول إحدى النقاط التي أثارها مقدمو الإحاطات، وهي التحضير للانتخابات. تشير التقارير إلى أنه حتى يومنا هذا لا تتوفر الظروف اللازمة لإجراء الانتخابات في الإطار الزمني المتوخى، نظرا لعدم إحرار تقدم في مجال الأمن وكذلك صياغة الدستور. وسنتابع عن كثب نتائج التنسيق والعمل اللذين يضطلع بهما الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وسلطات جنوب السودان لإجراء تقييم لما يلزم لإجراء الانتخابات وصياغة الدستور.

وفي هذا السياق، يساورنا القلق، شأننا شأن السيدة ويليامز يويادا، إزاء التقارير التي تفيد بفرض قيود على الحيز المدني وقمع الحقوق الأساسية، مثل حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات. وكما حذر الأمين العام، سيكون من الصعب جدا إجراء عملية انتخابية ذات مصداقية إذا ظلت هذه القيود سارية. وندعو سلطات جنوب السودان إلى معالجة حوادث فرض الرقابة والمضايقات والاعتقالات التعسفية على وجه السرعة.

ونؤكد مجددا أن تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان لا يمكن أن يكون انتقائيا. ويجب أن تتركز الجهود على التغلب على العقبات القائمة، ومن ثم نقر بالجهود التي يبذلها رئيس أوغندا لتنظيم منتدى للبحث عن حلول وتيسير تنفيذها.

تفيد بوقوع حالات استغلال وانتهاك جنسيين ارتكبها أفراد البعثة خلال العام الماضي، بما في ذلك ادعاءان قُدا في كانون الأول/ديسمبر الماضي. ونحث جميع الأطراف المشاركة في هذه التحقيقات على استكمال تحرياتها على نحو حسن التوقيت ويتسم بالشفافية فضلا عن كفاءة محاسبة الجناة إذا ثبتت صحة هذه الادعاءات.

ثالثا، يجب على حكومة جنوب السودان أن تعجل بتنفيذ الأحكام الرئيسية الواردة في الاتفاق المنشط سعيا لتحقيق ديمقراطية حقيقية. وذلك يعني شمول عملية صياغة الدستور للجميع وإصلاح الإدارة المالية العامة واتخاذ الترتيبات الأمنية الانتقالية ووضع آليات العدالة الانتقالية، بما في ذلك المحكمة المختلطة لجنوب السودان، لكفالة إجراء انتخابات حرة ونزيهة تعكس إرادة شعب جنوب السودان. ومما يؤسف له أن حكومة جنوب السودان متأخرة في الوفاء بالمعايير الانتخابية الرئيسية المحددة في الاتفاق المنشط، وهذا ببساطة أمر غير مقبول. ونحث الحكومة على إرساء الإطار القانوني والمؤسسي اللازم لإجراء انتخابات حرة ونزيهة.

ويعيق تضاول الحيز المدني في جنوب السودان تقدم البلد نحو الديمقراطية. وعلى وجه الخصوص، يساور الولايات المتحدة قلق بالغ إزاء قيام قوات الأمن الوطني باحتجاز واعتقال صحفيين ونشطاء في مجال الحقوق المدنية في ٢٢ شباط/فبراير. فالصحفيون والناشطون مهمتهم الاستجابة لما يحدث. إن مكانهم هو الشارع، وليس السجن. ويجب أن تحترم حكومة جنوب السودان حقوق جميع المواطنين وفقا للدستور الانتقالي. ويحتاج جنوب السودان إلى تهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة عن طريق احترام الحريات الأساسية للتعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي.

رابعا وأخيرا، نحث الجهات الفاعلة على الصعيدين الوطني ودون الوطني على بذل كل ما في وسعها لتيسير وصول المساعدات الإنسانية. وهذا العام، يُقدر أن ٨,٩ ملايين شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية؛ وهذا يزيد بمقدار ٦٠٠ ٠٠٠ شخص عن العام الماضي. وتغزى هذه الزيادة إلى استمرار النزاع والفيضانات الواسعة النطاق وتفاقم انعدام الأمن الغذائي والتضخم وارتفاع أسعار المواد

السيدة إيفستينغينا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية): نشكر الممثل الخاص للأمين العام لجنوب السودان، السيد نيكولاس هايسوم، على إحاطته الزاخرة بالمعلومات. كما استمعنا باهتمام إلى المعلومات التي قدمها الرئيس المؤقت للجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها، اللواء تشارلز تاي غيتواي، وكذلك لممثلة المجتمع المدني، السيدة ريا ويليامز يويادا. وقرأنا بعناية التقرير الأخير للأمين العام عن الحالة في جنوب السودان وعمل حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة هناك (S/2022/156).

ما زال الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان ينفذ، ولا يزال وقف إطلاق النار صامداً إلى حد كبير. ونلاحظ الإكمال بحكم الواقع لتشكيل السلطات الانتقالية في جنوب السودان وبدء العمل على مشروع دستور دائم. ونرحب باعتراف قيادة جنوب السودان إجراء انتخابات في عام ٢٠٢٣. إننا نثق في أن بعثة حفظ السلام ستتمكن من تقديم المساعدة اللازمة لإجراء تلك الانتخابات، إذا طلب الجانب الجنوب سوداني ذلك.

ونرحب بالتقدم الذي أحرز مؤخراً في الحوار مع الأطراف غير الموقعة على اتفاق السلام المنشط، وخاصة فيما يتعلق باتفاقات السلام بين الحكومة وفصيل كيتغوانغ المنفصل عن الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، بقيادة الجنرال غاتويتش دوال، وقوات أغويك بقيادة جونسون أولوني. ونشيد بجهود الوساطة التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وفي المقام الأول، السودان، في تلك العملية. ونؤيد مبادرة أوغندا باستضافة اجتماعات بين قادة جنوب السودان. ونعول على استمرار الوساطة من خلال جماعة سانت إيجيديو.

ونلاحظ الانخفاض العام في مستوى العنف في البلد، فضلاً عن استعداد عدد متزايد من اللاجئين والنازحين للعودة إلى ديارهم. ولكن يساورنا القلق إزاء التقارير التي تقيّد بحدوث نزاعات مسلحة محلية متفرقة. وندين بشدة أي انتهاكات للاتفاق المنشط فضلاً عن أعمال العنف ضد المدنيين، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني الذين يعملون في جنوب السودان.

وأود أن أذكر أنه على الرغم من أن وقف إطلاق النار لا يزال قائماً، فإن الحالة الأمنية في البلد مؤسفة. ولا يزال العنف عاملاً حاسماً، فقد تسبب في نزوح عشرات الآلاف من الأشخاص العام الماضي. وفي طمبرة وحدها، نزح نحو ٨٣ ٠٠٠ شخص وقُتل المئات. وللعنف أيضاً تأثير مباشر على العمليات الإنسانية. وندين الهجوم على قافلة برنامج الأغذية العالمي ومقتل اثنين من العاملين في المجال الإنساني هذا العام. وندعو الحكومة إلى الحد من تدخلها في الأنشطة الإنسانية وكفالة ألا تُحصل نقاط التفتيش جبايات من العمليات الإنسانية.

وتتعدد أوجه الأسباب المؤججة للعنف، فهناك النزاعات بين الأحزاب والانقسامات العرقية والكساد الاقتصادي من بين أمور أخرى. وفي هذا الصدد، نقر بالجهود التي تبذلها سلطات الدولة لتعزيز المصالحة ومعالجة أسباب عدم الاستقرار.

ونتابع عن كثب عمل البعثة على إعادة تخصيص موقع حماية المدنيين في ملكال. ولئن كنا نعلم أن عملية التقييم ستكون صارمة، فإن تغيير الوضع ينبغي ألا يحدث إلا عندما تكون الظروف مهيأة. وأشير إلى ذلك لأننا نتابع بقلق التقارير التي تقيّد بتجنيد القصر في مخيم بانتيو، ضمن أمور أخرى.

وندرك التحدي المتمثل في حماية المدنيين الذي تواجهه بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ولذلك نحث البعثة على مواصلة تعزيز المشاريع الوقائية للحد من العنف، مثل إعادة إدماج المقاتلين السابقين وعقد مؤتمرات بين المجتمعات المحلية في مختلف أنحاء البلد لكفالة الهجرة السلمية للماشية.

وأود أن أشدد على أهمية إقرار المجلس بالآثار الضارة لتغير المناخ والكوارث الطبيعية على كل من الحالة الإنسانية والاستقرار في جنوب السودان.

وأختتم بياني بالتأكيد مجدداً على دعم المكسيك لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان واستعدادنا للعمل بشكل بناء لكفالة أن يتمكن المجلس من تجديد ولاية البعثة في الأسبوع المقبل.

يحدث على الأرض. فنحن بحاجة إلى أن نسمع عن ذلك على مستوى القاعدة الشعبية. وقد سمعتها تقول هذا الصباح أن القدرة على الصمود تتلاشى، وهو ما صدمني بالتأكيد، وأعتقد أنه صدم غيري هنا في القاعدة. وأود أن أطمئنها، من جانبي، إلى أن الجهود الهائلة التي تبذلها جماعات المجتمع المدني على الأرض في جنوب السودان تحظى بتقدير عميق وأنها تستطيع أن تظمن إلى أن عملها سيحظى دائما بدعم بلدي، أيرلندا، بكل تأكيد.

وكذلك كان واضحا جدا من بيانها أننا بحاجة إلى تحسين عملنا. وسمعنا ما قالته عن الانتهاكات المروعة التي تحدث، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاع، الذي نراه غير مقبول على الإطلاق ولا بد من التصدي له. ولاحظت كذلك تقييمها لعدم الاستعداد للانتخابات على الأرض. وأود أن أشكرها مرة أخرى على صراحتها أمام المجلس هذا الصباح.

وتلاحظ أيرلندا أن تقرير الأمين العام (S/2022/156) يوضح تقدما محمودا في بعض المجالات. وفي ذلك الصدد تحديدا أود أن أرحب بالتقدم الذي أحرز في عملية وضع الدستور. وندعو الآن إلى استمراره بطريقة منفتحة وشاملة للجميع، ولكن يجب أن نقول مرة أخرى أننا نأسف لأن تنفيذ عملية السلام نفسها لا يزال محدودا، في أحسن الأحوال. وأعتقد أن ذلك قد عززه، بصراحة، ما سمعناه من مقدمي الإحاطات اليوم.

والحقيقة هي أن التقدم بطيء للغاية ونسمع الآن أسئلة تثار بشأن الكيفية التي يمكن بها إجراء الانتخابات فعلا في العام المقبل. وبطبيعة الحال، يظل اتخاذ إجراءات عاجلة من قبل جميع الأطراف والتعاون فيما بينها أمرا أساسيا، ونحن بحاجة إلى تعزيز التفاهم والقبول بأن العمل بفعالية لصالح المواطنين يعني في الواقع الالتزام بالمساءلة. ومن الأهمية بمكان لرفاه شعب جنوب السودان، وكذلك لثقته في عملية السلام، أن نرى إحرار تقدم أسرع واتخاذ خطوات ملموسة.

إن التقارير الأخيرة الصادرة عن طميرة صادمة بصفة خاصة. فالعنف دون الوطني المسيس والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما

ونعتقد أنه لن يساعد الأطراف على تعزيز الثقة المتبادلة وتجنب تكرار أخطاء الماضي سوى التنفيذ السريع والكامل للاتفاقات التي تم التوصل إليها. ونرى أن من الأهمية بمكان الإسراع بتشكيل القوات الوطنية الموحدة. ونحث الأطراف غير الموقعة على اتفاق السلام على الانضمام إلى عملية بناء الدولة.

إننا مقتنعون بأنه في ظل عودة الأوضاع إلى طبيعتها، سيتعين علينا تكييف نظام الجزاءات الخاص بجنوب السودان مع الواقع الجديد في جنوب السودان. ويجب ألا ننسى أن الجزاءات لم تكن قط حلا للنزاع في ذلك البلد.

ومن المقرر أن يجدد مجلس الأمن في الأيام المقبلة ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، التي تؤدي دورا حاسما في استقرار الحالة في البلد. والاتحاد الروسي مصمم على العمل بشكل بناء للتوصل إلى اتفاق بشأن تلك الوثيقة. ونعتقد أن من المهم، أولا وقبل كل شيء، ضمان أن تعكس على نحو كاف الاحتياجات الحقيقية للبلد. ونرى أن محاولات التركيز على حقوق الإنسان في الوثيقة وزيادة الضغط على جوبا بشأن مسائل أخرى بذريعة الانتخابات تأتي بنتائج عكسية.

وندعو مجلس الأمن إلى إيلاء اهتمام أكبر لمساعدة السلطات في تنفيذ اتفاق السلام المنشط وبناء القدرات لحل مسألة النزاعات المحلية.

**السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية):** أولا، أود أن أشكر السيد هابيسوم لا على توضيح إنجازات بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان فحسب، بل كذلك على تحديده بوضوح شديد التحديات التي لا تزال قائمة. وأعتقد أنه قدم تفكيرا ثاقبا وحسن التوقيت تماما بشأن ما نحن عليه حاليا إذ نعمل من أجل تجديد ولاية البعثة.

وكذلك أشكر اللواء غيتواي على عمله. إننا مدينون له ولأفرقة بشدة على العمل الذي يضطلعون به من أجل تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، وهي مهمة صعبة بشكل واضح.

وأشكر السيدة ريا ويليماز يويادا تحديدا على التقييم الرصين والصريح الذي قدمته لنا صباح هذا اليوم، لا سيما فيما يتعلق بما

وأود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام والزملاء في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على جهودهم الدؤوبة لإحلال السلام في البلد، وخاصة فيما يتعلق بولاية الحماية التي تضطلع بها البعثة، بما في ذلك دعمها للمجتمع المدني، وهو أمر يكتسي أهمية خاصة بالنظر إلى التقارير المثيرة للقلق عن تقلص الحيز المدني، التي سمعنا ربا يويادا تتكلم عنها بوضوح شديد هذا الصباح. ووجود حيز مفتوح للمجتمع المدني يكتسي أهمية خاصة في سياق الأعمال التحضيرية - أي كان الإطار الزمني - للانتخابات. ومن الأهمية بمكان ضمان عملية ديمقراطية شاملة يمكن فيها سماع جميع الأصوات.

إن حلقات عمل السلام التي تنظمها شبكة تمكين المرأة في جنوب السودان تبشر بمشاركة مجدية للمرأة، وأود أن أرحب بذلك على وجه الخصوص. ومما يثلج صدرنا وضع المشروع التجريبي للحد من العنف المجتمعي، ونتطلع إلى سماع المزيد عن ذلك في الوقت المناسب.

ولا يمكن المغالاة في التأكيد اليوم على أهمية مشاركة الجيران والجهات الفاعلة الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. ونرحب باعتراف الرئيس موسيفيني عقد معتكف في كمالا، وكذلك بالزيارة التي قام بها مؤخرا مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إلى جوبا وجونقلي وبيبور.

ونأمل أن تساعد كلتا المبادرتين على رسم طريق إلى الأمام من أجل التنفيذ الفعال لاتفاق السلام، الذي نتوقع أن يشمل إنشاء هيئة التعويض والجبر، ولجنة الحقيقة والمصالحة وتضميد الجراح، والمحكمة المختلطة لجنوب السودان، على نحو ما التزم به الرئيس كير ميارديت في رسالته بمناسبة العام الجديد.

وفي الختام، نريد أن ندعم مسارا نحو مستقبل أكثر إشراقا لجنوب السودان. من الواضح أن الانتخابات الشاملة والديمقراطية، التي نأمل أن تجرى في عام ٢٠٢٣، يمكن أن تمثل نقطة تحول لجنوب السودان، ولكن هذا لا يمكن أن يحدث إلا إذا تمكن جنوب السودان من العمل على التنفيذ الكامل لاتفاق السلام. وأعتقد أن السلام الحقيقي في متناول اليد. ونحن نعرف ما يبدو عليه ذلك، ويتحقق عندما تلبى الاحتياجات

في ذلك الاستخدام المنهجي للعنف الجنسي، أمر مروع وغير مقبول تماما. ونتفق تماما مع الحاضرين هنا اليوم الذين قالوا إنه لا يمكننا أن نغض الطرف في مواجهة هذه الانتهاكات. وأعتقد كذلك أنه يسلب الضوء على حقيقة أن دور بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في رصد انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها ليس بالغ الأهمية فحسب، بل إنه ضروري جدا. ونرحب ترحيبا حارا بزيادة نشر بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لقواعد العمليات المؤقتة لدعم السكان المتضررين من تزايد انعدام الأمن. إننا نرى في ذلك خطوة هامة حقا.

ويساور أيرلندا قلق بالغ إزاء المستوى المقلق من الاحتياجات الإنسانية المستمرة في جنوب السودان. فالعدد الهائل من المواطنين الذين يحتاجون إلى المساعدة أمر صادم حقا. ونأسف ليس فقط للتأثير الذي يحدثه ذلك على حياة وآمال الصغار والكبار فحسب، كما ذكر السيد هايسوم، بل ونأسف كذلك لعدم استثمار الدولة ما يلزم من طاقة وموارد للتصدي لتلك الأزمة. وإذ تتفاقم الأزمة الإنسانية، يظل الوصول الإنساني الكامل وغير المقيد وحماية العاملين في المجال الإنساني أمرين حاسمين، كما قلنا ألف مرة. ويجب على جميع الأطراف احترام القانون الدولي الإنساني والسماح بوصول المساعدات إلى الأشخاص الضعفاء الذين هم في أمس الحاجة إليها. فذلك شاغل أساسي ورئيسي.

وبالإضافة إلى ذلك، ما زلنا في حالة تأهب قصوى إزاء الأثر الذي لا يمكن إنكاره لتغير المناخ على السلام والأمن في جنوب السودان. فقد شهدنا فيضانات مطولة وشديدة تزيد من تشريد السكان وتعطل الزراعة وتغير أنماط هجرة الماشية، وكلها عوامل تنطوي على خطر تفاقم العنف أو إثارته. وهذه ليست ظواهر جديدة ولا غير متوقعة، ولكننا نشهدها كنتائج لتأثيرات المناخ منذ فترة. ومن الواضح أن المناخ والأمن يتفاعلان في جنوب السودان.

وأيرلندا، إذ تسلم بالعمل المطلوب على تلك الجبهة، تفخر بتمويل مستشار للأمن المناخي لدى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان للمساعدة في تحديد المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ ومعالجتها ودعم تدابير بناء السلام التي يقودها المجتمع المحلي للتخفيف من هذه المخاطر ومنع العنف.

ولذلك، نحث قيادة الطرفين على إعادة تركيز جهودهما ومواردهما على تنفيذ البنود المتبقية من اتفاق السلام المنشط.

وبشكل أساسي، لا تزال مشاركة ودور الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي والقادة الإقليميين، فضلا عن دعم الأمم المتحدة والشركاء الدوليين، أمرا لا غنى عنه في هذه العملية.

ونرحب بقرار مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الذي يطلب إجراء تقييم ثلاثي لاحتياجات جنوب السودان فيما يتعلق بالانتخابات ووضع الدستور. ومع ذلك، فإننا نشاطر الرأي القائل بأن الانتخابات وحدها لا يمكن أن تضمن الاستقرار بدون التنفيذ الملائم لأحكام اتفاق السلام المنشط. وفي هذا الصدد، لا يزال المعتكف المقترح لقيادة جنوب السودان من أجل بناء الثقة المتبادلة ومن أجل قيام الأطراف بوضع خريطة طريق للفترة الانتقالية المتبقية أمرا بالغ الأهمية.

ثانيا، فيما يتعلق بالحالة الأمنية، يسر المجموعة أن وقف إطلاق النار الدائم قد صمد، ولكن ما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء الحوادث المقلقة للاشتباكات العرقية والطائفية في بعض أجزاء البلد، فضلا عن القتال بين الفصائل الحزبية. وتدين المجموعة هذه الانهيارات الأمنية والعنف ضد المدنيين.

وعلى حكومة جنوب السودان واجب حماية مواطنيها. لذلك، نحث السلطات على اتخاذ خطوات للتحقيق في جميع حوادث العنف وضمان محاسبة المسؤولين عنها بالطرق القانونية.

وتكرر المجموعة التأكيد على أنه لا يمكن ضمان تحسين الحالة الأمنية إلا من خلال تنفيذ الترتيبات الأمنية الانتقالية. ويتعين على الطرفين التعجيل بتوحيد القوات المسلحة وتخريج القوات الموحدة اللازمة دون مزيد من التأخير. وتثني المجموعة أيضا على توسيع نطاق برنامج الحد من العنف المجتمعي وتويده بوصفه تدبيرا حاسما في معالجة بعض دوافع الصراعات.

ثالثا، يساور المجموعة قلق عميق إزاء تدهور الحالة الاقتصادية والإنسانية في جنوب السودان. وقد أدى الجفاف الذي يجتاح القرن

الأساسية، وعندما يتم حماية حقوق الإنسان - وكما نعلم، حقوق المرأة هي حقوق الإنسان - وعندما يكون مواطنو جنوب السودان أحرارا وأمنين في التعبير عن أنفسهم دون خوف من العواقب. وأعتقد أننا لا نتمنى لهم أقل من ذلك على الإطلاق.

**السيد كيماي (كينيا) (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهم غابون وغانا وكينيا.

نشكر الممثل الخاص للأمين العام نيكولاس هايسوم، واللواء تشارلز غيتوي، والسيدة ريا ويليامز يويادا على إحاطاتهم الإعلامية. ونرحب أيضا بمشاركة الممثل الدائم لجنوب السودان، السفير أكوي بونا مالوال.

ويتطرق بيان الأعضاء الأفارقة الثلاثة إلى خمس مسائل ذات صلة: الحالة السياسية؛ والأمن؛ والحالة الإنسانية والاقتصادية؛ والمناخ والأمن؛ وولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

أولا، على الجبهة السياسية، يمر جنوب السودان بمنعطف حرج حيث لم يتبق سوى عام واحد من الفترة الانتقالية بموجب الاتفاق المنشط بشأن حل النزاع في جنوب السودان. وترحب مجموعة الأفارقة الثلاثة بالتقدم المحرز منذ تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة قبل عامين. إن إقرار مشروع قانون التعديل الدستوري (٢٠٢١) مؤخرا وإطلاق فحص وتسجيل القوات الموحدة اللازمة، فضلا عن إعادة الالتزام باستئناف المفاوضات مع المجموعات غير الموقعة في إطار مبادرة روما، أمر جدير بالثناء. ونحث المجموعات غير الموقعة على اغتنام الفرصة في الجولة المقبلة من الوساطة التي تقوم بها جماعة سانت إيجيديو للانضمام إلى تنفيذ عملية السلام.

وتسلم المجموعة بضرورة بذل مزيد من الجهود لإحراز النجاح خلال الفترة الانتقالية. ولئن كنا لا نزال ندرك التحديات القائمة، على النحو المبين في التقرير الأخير للأمين العام (S/2022/156) ومن قبل مقدمي الإحاطات الإعلامية هذا الصباح، فإن هناك فرصا أيضا.

وفي هذا الصدد، تعتقد المجموعة أن تقديم المساعدة الفنية وبناء القدرات والدعم اللوجستي للمؤسسات الوطنية والمحلية عبر المهام الأربع الموكلة إلى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان أمر أساسي. وينبغي لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، بوصفها عملية متعددة الأبعاد لحفظ السلام، أن ترقى إلى مستوى الغرض الذي أنشئت من أجله، بما في ذلك دعم بناء قدرات الدول والمؤسسات. وهذا أمر بالغ الأهمية إذا أريد لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان أن تحقق الرؤية الاستراتيجية البالغ مدتها ثلاث سنوات.

وترحب مجموعة A3 بالطلب المقدم من جنوب السودان للانخراط مع لجنة بناء السلام. ويتيح ذلك فرصة فريدة وجيدة لمساعدة البلد على النهوض بتوطيد السلام، فضلا عن الانتقال إلى الانتعاش والتنمية بعد انتهاء النزاع. ونرحب أيضا بإعلان البنك الدولي عن منحة قدرها ٣٤ مليون دولار للمساعدة في تنفيذ إصلاحات إدارة المالية العامة، تمشيا مع الفصل الرابع من الاتفاق الذي أعيد تنشيطه.

وفي الختام، تؤكد غابون وغانا وكينيا من جديد التزامها بمواصلة مرافقة حكومة وشعب جنوب السودان في سعيهما إلى تحقيق السلام الدائم والاستقرار والتنمية.

**السيد دي أميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أبدأ بالإشادة بموظفي بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على عملهم الشجاع والحيوي. وأود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام نيكولاس هايسوم واللواء تشارلز تاي غيتواي، الرئيس المؤقت للجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها لدى الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، على إحاطتهما الزاخرتين بالمعلومات. كما أشكر السيدة ويليامز بويادا على مشاركتها. ونرحب بمشاركة الممثل الدائم لجنوب السودان، السفير مالوال.

أود أن أسلط الضوء على ثلاث قضايا في جنوب السودان تستحق اهتمام المجلس وعمله.

تتعلق الأولى بحماية المدنيين. نعلم جميعا ونقدر أن سلطات جنوب السودان تتحمل المسؤولية الأساسية عن ذلك الواجب. وترى

الأفريقي حاليا إلى تفاقم الآثار المدمرة لفيضانات الموسم الماضي، التي أدت إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي. وندعو إلى زيادة الدعم الإنساني على وجه السرعة.

وإذ نشيد بجهود الشركاء في المجال الإنساني والوكالات والعاملين فيها على مساعدتهم المستمرة لشعب جنوب السودان في ظل هذه الظروف الصعبة، فإننا نعرب أيضا عن قلقنا ونأسف لما ورد من حوادث اعتداء وقتل ومضايقات تعرض لها العاملون في المجال الإنساني. وهذه التقارير، عند التحقق منها، لن تكون مؤسفة فحسب، بل إنها أقل ما يقال عنها إنها غير مقبولة. ونحث الحكومة على اتخاذ التدابير المناسبة لحماية العاملين في المجال الإنساني وتيسير وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى جميع المحتاجين.

كما تكرر المجموعة دعوتها لرفع الجزاءات وحظر الأسلحة المفروض على جنوب السودان. فهي تؤدي إلى نتائج عكسية لجهود السلام، وكانت لها نتيجة غير مقصودة تتمثل في تقييد إمكانات البلد في مجال الاستثمارات الاقتصادية. ونأمل أن يستجيب المجلس وجميع الذين فرضوا تدابير قسرية من جانب واحد لنداء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي في ذلك الصدد.

رابعا، لا يمكن المغالاة في التأكيد على تأثير الظروف الجوية القاسية. فهي تزيد من حدة التنافس على الموارد بين الرعاة ومجتمعات المزارعين، وهو محرك للصراعات الدائمة المنخفضة المستوى وانعدام الأمن في جنوب السودان. ولذلك، ينبغي أن يكون وضع استراتيجيات بشأن التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه وبناء القدرة على الصمود جزءا من جهود الإنعاش والمساعدة الإنمائية المقدمة إلى جنوب السودان.

خامسا، تتثني المجموعة على بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والبلدان المساهمة بقوات للالتزامها المستمر بمسار السلام في جنوب السودان. وبالنظر إلى التقدم التراكمي المحرز منذ التوقيع على اتفاق السلام المنشط، فإن المفاوضات الجارية لتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان تتيح فرصة لمعايرة تلك الولاية وجعل البعثة أكثر ملاءمة للغرض.

برازيليين ومسؤولين في الشرطة وضباط أركان يساهمون في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

**السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام هايسوم، واللواء غيتوي، والسيدة ويليامز يويادا على إحاطاتهم القيمة.

أولاً، تود المملكة المتحدة أن تشيد ببعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على جهودها المتواصلة لحماية المدنيين وبناء سلام دائم ودعم الحكم الشامل للجميع والخاضع للمساءلة في جنوب السودان. وإن نقرب من تجديد الولاية، يحدونا أمل صادق في أن تواصل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان تلقي الدعم الكامل من مجلس الأمن في هذا المرحلة الحاسمة في تنفيذ جنوب السودان الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، خاصة ونحن نتطلع إلى إجراء انتخابات.

لقد انقضت الآن عامان على تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية. وقد رحب كل منا بالخطوات الإيجابية التي اتخذت خلال هذه الفترة، بما في ذلك الخطوات المتعلقة بالحكم على الصعيد الوطني وعلى صعيد الولايات، واليوم نرحب باعتماد مشروع قانون التعديل الدستوري. بيد أننا نسلم مرة أخرى بأن التقدم لا يزال بطيئاً إلى حد يرثى له. وينبغي ألا ننسى التكلفة البشرية لتلك التأخيرات. ويحدونا أمل صادق في أن يؤدي التنفيذ الكامل لاتفاق السلام إلى إحداث تغيير إيجابي لشعب جنوب السودان.

ومما يثير القلق بوجه خاص استمرار عدم إحراز تقدم بشأن توحيد القوات وإعادة نشرها. ونردد ما أعرب عنه الأمين العام من شواغل بشأن الانشقاقات وما تلاها من اشتباكات عنيفة بين مختلف الفصائل المسلحة في جميع أنحاء البلد. تؤدي هذه الحوادث إلى إدامة الانقسام في وقت أصبحت فيه الحاجة إلى الوحدة أكبر من أي وقت مضى. كما أنها تتعارض مع نص وروح اتفاق السلام.

كما أن حالة حقوق الإنسان في جنوب السودان مثيرة لبالغ القلق. إن استمرار حملة القمع ضد الحيز المدني، بما في ذلك مضايقة

البرازيل أن ذلك يشكل أيضاً حرج زاوية في ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وفي هذا الصدد، فإن تقرير بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان الذي نشر مؤخراً والذي يجمع بيانات عام ٢٠٢١ حول العنف الذي طال المدنيين يوضح أن جنوب السودان قد أحرز تقدماً. ولم يقتصر ذلك على حوادث العنف ضد المدنيين فحسب، بل انخفض أيضاً عدد الضحايا. ونأمل أن يشير هذا الاتجاه إلى تعزيز الحماية وتحسين الرصد والتحقق على السواء.

أما المسألة الثانية فهي عملية السلام. ويشكل إنشاء المجلس التشريعي الوطني الانتقالي واعتماد مشروع قانون التعديل الدستوري ترتيبات انتقالية هامة. غير أن تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان بطيء. ونعلم جميعاً أنه ينبغي لجميع الأطراف في الاتفاق أن تظل ملتزمة التزاماً كاملاً بالسلام. لذلك يحتاج جنوب السودان إلى اتخاذ إجراءات أسرع فيما يتعلق بقواته الموحدة اللازمة. وينبغي لحكومة جنوب السودان أن تتحرك بسرعة أكبر للاستفادة من جهود وخبرات بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

والنقطة الثالثة والأخيرة التي أود أن أثيرها تتعلق بالعنف بين القبائل. إن عمليات القتل الأخيرة في أجزاء كثيرة من البلد تثير قلقاً بالغاً. ويتساءل المرء عما إذا كانت الدوافع التافهة والسلوك الإجرامي غير ذي الصلة هي أسباب تلك الحوادث. وإلا، إذا كان ما يؤجج القتل والتدمير هو الانتقام، والمنازعات التي لم تحل، وعدم الرضا الأوسع نطاقاً عن الترتيبات الأمنية الانتقالية التي يعد الاتفاق المعاد تنشيطه بتحقيقها، فإن حالات العنف بالقبلي تكون أكثر خطورة. ونقدر الجهود المتواصلة التي تقودها، في جملة أمور، آلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وجماعة سانت إيجيديو. ومع ذلك، ما زلنا نشعر بالقلق. ولن تكون تسوية المنازعات والوساطة والمساعي الحميدة فعالة حقاً إلا إذا كانت هناك استراتيجيات إنمائية سليمة وتوزيع عادل للموارد بشكل يلمسه الأفراد المعنيين.

وأود أن أختتم بياني بإعادة تأكيد التزام البرازيل بالسلام في كل ركن من أركان جنوب السودان. ونحن فخورون بأن لدينا خبراء

رئيسية لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. ونذكر بالمسؤولية الرئيسية لحكومة جنوب السودان عن حماية المدنيين والجهات الفاعلة في المجال الإنساني، والسماح لها بالوصول الكامل وبدون عوائق إلى المحتاجين. ويساورنا قلق عميق إزاء الهجمات على العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية في جنوب السودان. وهي غير مقبولة.

وكما ذكرت السيدة ريا ويليامز يويادا، مقدمة الإحاطة ممثلة عن المجتمع المدني، فإن العنف الجنسي والجنساني لا يزال منتشرًا على نطاق واسع. والمساءلة هي مفتاح مكافحة الإفلات من العقاب وردع المزيد من الجرائم وتحقيق العدالة وبث الأمل في نفوس ضحايا هذه الفظائع. ونؤيد المحاكم المتنقلة التي توفرها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ونود أن نكرر التأكيد على الحاجة إلى حماية الشهود والناجين، حتى في المناطق النائية. وفي ذلك السياق، ندعو الحكومة، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، إلى مضاعفة جهودها في إنشاء المحكمة المختلطة لجنوب السودان. ويساورنا قلق عميق إزاء استمرار ورود تقارير عن انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان، فضلًا عن مضايقة الصحفيين.

وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، كان تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان بطيئًا. وندعو جميع الأطراف إلى مضاعفة جهودها والقيام بعمل للوفاء بالتزاماتها.

ونرحب بالتزام الحكومة بطريق الانتخابات. ومع ذلك، يجب أن تكون الانتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية وأن تكون شاملة للجميع وأن تكفل المشاركة الكاملة والمتساوية والأمن للنساء والشباب. ويجب على الحكومة أن تكفل الترتيبات الأمنية اللازمة لحماية حرية الرأي والتعبير. وتدعم ألبانيا البعثة في تقديم المساعدة الانتخابية لإجراء انتخابات شاملة للجميع، على الرغم من أن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق حكومة جنوب السودان.

ونؤيد تجديد ولاية البعثة مع الحفاظ على ركائزها الأربع. ويسرنا أن نسمع من الممثل الخاص للأمين العام هايسوم أن الولاية الحالية، التي تشتمل على رؤية استراتيجية مدتها ثلاث سنوات، هي الإطار المناسب.

نشطاء حقوق الإنسان، واحتجاز الصحفيين، والقيود المفروضة على حرية التعبير وتكوين الجمعيات، أمر غير مقبول. وما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء التقارير المروعة عن العنف والقتل واستمرار استخدام العنف الجنسي من جانب أطراف النزاع، بما في ذلك التقارير المثيرة لبالغ القلق عن العنف الجنسي في تامبورا. وكما قالت السيدة ويليامز يويادا في وقت سابق، يجب محاسبة الجناة. وندعو حكومة جنوب السودان إلى الوفاء بمسؤولياتها فيما يتعلق بشعبها.

وأخيرًا، أود أن أبرز قلقنا البالغ إزاء الأزمة الإنسانية الملحة. ومع توقع إصابة ما يقدر بنحو مليوني شخص بسوء التغذية الحاد في عام ٢٠٢٢، من المتوقع أن تصبح الأزمة أكثر حدة ما لم تتحسن الاستجابة الإنسانية. ويجب على حكومة جنوب السودان، من جانبها، أن تحد من التدخل في الأنشطة الإنسانية وأن تزيل نقاط التفتيش غير القانونية وغيرها من العقبات البيروقراطية التي تحول دون إيصال المساعدات الإنسانية.

وفي الختام، تود المملكة المتحدة أن تكرر نداءاتها إلى قادة جنوب السودان للوفاء بالتزاماتهم وتعزيز الظروف لإجراء انتخابات حرة ونزيهة.

**السيدة دوتلاري (ألبانيا) (تكلمت بالإنكليزية):** أشكر الممثل الخاص هايسوم ومقدمي الإحاطات على آرائهم الثاقبة. ونشيد بعمل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والبلدان المساهمة بقوات على مساهمتها الهامة في البعثة.

في حين انخفض العنف السياسي على مدى السنوات الماضية، لا تزال معاناة شعب جنوب السودان مستمرة. وقد أدت الآثار المدمرة لتغير المناخ إلى فيضانات وجفاف هائلين، مما تسبب في الجوع والتشريد واقتتال من أجل الموارد. وقد حان الوقت لمعالجة تلك القضايا وبناء القدرات والقدرة على الصمود. ونشيد بعمل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان للتخفيف من الدمار الذي خلفته حالة الطوارئ المناخية في الأجل القصير.

وكما سمعنا من الممثل الخاص للأمين العام، ازداد العنف القبلي في الأسابيع الأخيرة. ولذلك يجب أن تظل حماية المدنيين أولوية

الحوار والتعايش السلمي والمصالحة على الصعيد المحلي. ونقدر أيضا تركيزها على كفالة المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في جهود السلام المحلية.

وهناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود. وندعو جميع الأطراف إلى إنهاء العنف على جميع المستويات. ونشدد على الحاجة إلى الانتهاء من تنفيذ الفصل الثاني من اتفاق السلام، بشأن الترتيبات الأمنية، ونحث الأطراف على التعجيل بتلك العملية. كما أن تخريج القوات الموحدة اللازمة وتوحيد هيكل القيادة أمران أساسيان وطال انتظارهما. وعلاوة على ذلك، وبغية تهيئة الظروف المؤاتية لإجراء الانتخابات، نحتاج إلى أن نرى تحولا جوهريا في نهج الأطراف إزاء الاتفاق المنشط. إن الاضطلاع بعملية إصلاح دستوري شاملة للجميع، يقودها ويملك زمامها شعب جنوب السودان وتستند إلى القيم المشتركة، هي فرصة فريدة للدولة للفتية. ومع ذلك، لن تكون تجربة إيجابية إلا إذا كان هناك حيز سياسي وحرية حقيقية. وتتعارض محاولات إسكات نشطاء المجتمع المدني ووسائل الإعلام مع روح اتفاق السلام واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الديمقراطي.

ونؤيد دعوة الرئيس موسيفيني إلى تنظيم معتكف للقادة، ولكننا نأسف لتأجيله مرة أخرى. ونشجع بقوة زعيم جنوب السودان على تقدير مبادرات السلام الإقليمية والاستفادة منها.

وعلاوة على ذلك، لا تزال النرويج تشعر بقلق عميق إزاء الحالة الإنسانية في جنوب السودان. ويؤدي العنف إلى زيادة الاحتياجات الإنسانية ويمنع العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية من تقديم المساعدة. ونكرر التأكيد على أن مسؤولية حماية المدنيين، بمن فيهم الأطفال، تقع على عاتق الحكومة. وكما سمعنا للتو من ريا ويليامز يويادا، فإن انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيان، على وشك تفكيك النسيج الاجتماعي لجنوب السودان.

ونحتاج أيضا إلى كفالة إدماج المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ في الجهود الرامية إلى إدارة الموارد الطبيعية المجتمعية والنزاعات على ملكية الأراضي وحقوقها. ويلزم تعزيز قدرة الحكومة على التكيف مع

في الختام، ندعو ألبانيا جميع الأطراف إلى تنفيذ الاتفاق المنشط والوفاء بالمعايير الرئيسية وإنشاء المؤسسات وإجراء الإصلاحات وتوحيد قيادة القوات المسلحة وكفالة المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للنساء والشباب والمجتمع المدني في جميع جهود بناء السلام.

**السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية):** أشكر الممثل الخاص للأمين العام هايسوم واللواء غيتواي، وأخص بالشكر ريا ويليامز يويادا، على إحاطاتهم المتبصرة.

دخل الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان الآن عامه الأخير. ومع ذلك، لا تزال نشعر بقلق عميق إزاء الحالة في جنوب السودان. فالوقت ينفد إذا أُريد إجراء الانتخابات، كما كان مقررا، في نهاية الفترة الانتقالية.

ومستوى العنف لا يزال مرتفعا بشكل غير مقبول، والاحتياجات الإنسانية آخذة في الازدياد. وهناك تقارير عن انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان في ولاية الوحدة. ونحث الحكومة على التحقيق في تلك الادعاءات ومحاسبة مرتكبيها. ويتسبب أيضا التنافس على السيطرة السياسية والموارد بين مختلف الجهات الفاعلة المسلحة في نشوب القتال في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك بين الموقعين على اتفاق السلام. ومن الإنصاف أن نتساءل عما إذا كان وقف إطلاق النار الدائم صامدا بالفعل أم لا.

ويهدد العنف على المستوى دون الوطني، مقترنا بالضائقة الاقتصادية الكبيرة، آفاق الاضطلاع بعملية شاملة للجميع لوضع الدستور وإجراء الانتخابات سلميا. ومع ذلك، أحرز جنوب السودان بعض التقدم مؤخرا في إصلاحات إدارة المالية العامة. وهذه الإصلاحات مهمة في معالجة الصلة بين سوء الإدارة الاقتصادية وانعدام الأمن في جميع أنحاء البلد. وندعو الحكومة إلى القضاء على سبل الفساد وزيادة الشفافية والمساءلة، ولا سيما فيما يتعلق بعائدات النفط، وإعطاء أولوية أعلى لتقديم الخدمات.

إن إلقاء اللوم في بطء تنفيذ اتفاق السلام على نقص الموارد ليس مقنعا. ونشيد ببعثة الأمم المتحدة على جهودها الرامية إلى تعزيز

بغاية أسباب النزاعات وأن نحلها بمزيج من الأساليب، بما في ذلك الوقاية والوساطة والحوار والتنمية.

ويجب علينا أيضا أن نستجيب لعلامات الإنذار المبكر للنزاع وأن نعالج عملية إعادة التوطين بعد التسريح. إن تشكيل القوات الموحدة اللازمة ليس عملية سلسة. ونظرا لمواجهة بعض التحديات، ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم المساعدة بنشاط وأن يهيئ الظروف المواتية للترتيبات الأمنية الانتقالية. وما فتئت الصين تقدم الدعم لإنشاء قوات موحدة بأفضل ما في وسعها.

إن التنمية هي الطريق الذي يجب اتباعه لبناء الدولة في جنوب السودان وهي تتطلب استثمارات أكبر. ونتيجة لمرض فيروس كورونا والفيضانات لا تزال الاحتياجات الإنسانية لجنوب السودان كبيرة، حيث يحتاج ما يقدر بنحو ٨,٩ مليون نسمة إلى مساعدات إنسانية.

تدعو الصين الشركاء الدوليين إلى زيادة جهودهم الإغاثية الإنسانية هذا العام. ومع ذلك فلا يمكن للإغاثة الإنسانية أن تعالج سوى الأعراض، وليس الأسباب الجذرية. ينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد جنوب السودان على تعزيز قدراته الإنمائية وإطلاق العنان لإمكاناته في قطاعات الزراعة والطاقة وغيرها من أجل تحقيق السلام من خلال التنمية. وقد أدت التدابير القسرية الأحادية الجانب إلى تفاقم محنة شعب جنوب السودان، وتحث الصين البلدان المعنية على رفعها في أقرب وقت ممكن.

وفيما يتعلق ببناء دولة جنوب السودان، وقفت الصين دائما إلى جانب شعب جنوب السودان. لقد دعا الرئيس كير الشركاء الدوليين إلى تحويل المزيد من المعونة للقطاع الإنساني إلى القطاع الإنمائي، وهو ما استجابت له الصين بشكل إيجابي.

استرشادا بمنتهى التعاون الصيني الأفريقي وإطارنا الثنائي، تم إنجاز عدد من المشاريع الرئيسية، بما في ذلك جسر نهر جور في مدينة واو ومستشفى جوبا التعليمي. كما قدمت الصين مساعدات غذائية طارئة إلى جنوب السودان، وأرسلت مجموعات من خبراء الصحة وشحنت إليه لقاحات ومعدات طبية. وبالتعاون مع بعثة الأمم

تغير المناخ وإدماج المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ. ونعتقد أن هناك دورا داعما مهما للبعثة في ذلك المجال.

في الختام، تؤيد النرويج بقوة تجديد ولاية البعثة. ونأمل أن ينعم شعب جنوب السودان بالسلام والتنمية اللذين يستحقونهما عن جدارة في فترة الولاية المقبلة.

**السيد داي بنغ (الصين) (تكلم بالصينية):** أشكر الممثل الخاص نيكولاس هايسوم واللواء تشارلز تاي غيتواي، الرئيس المؤقت للجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، على إحاطتهما. كما استمعنا بعناية إلى الإحاطة التي قدمتها السيدة ريا ويليامز يويادا.

يواجه جنوب السودان، وهو أحدث دولة عضو في الأمم المتحدة، تحديات فريدة لبناء دولته. وينبغي للمجتمع الدولي أن يبدي قدرا أكبر من الصبر إزاء عملية السلام في جنوب السودان وأن يقدم المساعدة البناءة. وبدلا من التركيز على الانتقاد والضغط، ينبغي للمجتمع الدولي أن يصبح مؤيدا لعملية السلام ومشاركا ومساهما فيها.

وقد أحرز تقدم مستمر في تنفيذ الاتفاق المنشط. ويجب الحفاظ على هذا الزخم. فقد أعيد تشكيل الهيئات التشريعية الوطنية في جنوب السودان وأدخلت تعديلات على الدستور الانتقالي. وفي رسالة الرئيس كير بمناسبة رأس السنة الجديدة، أكد من جديد التزامه بتنفيذ الاتفاق المنشط. وترحب الصين بذلك الالتزام وتأمل أن تحافظ جميع الأطراف في جنوب السودان على الزخم الإيجابي الحالي، وأن تعمل معا للمضي قدما في تنفيذ الاتفاق. وندعو الأحزاب السياسية التي لم توقع بعد على اتفاق السلام إلى الانضمام إلى عملية السلام، دون إبطاء.

ونشيد بالدور الهام الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وأوغندا والبلدان والمنظمات الأخرى في المنطقة في تحقيق السلام في جنوب السودان. إن تسوية النزاع هي الطموح المشترك لشعب جنوب السودان، وتتطلب نهجا شاملا. وكان الوضع الأمني مؤخرا في جنوب السودان مستقرا بشكل عام، لكن النزاعات الطائفية والقبلية تحدث من وقت لآخر. ويجب أن نحل

السلمي، ونحن نعول على بعثة الأمم المتحدة، بالتنسيق مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي، لتقديم المساعدة في التحضير للانتخابات وتقييم ما إذا كانت الظروف المؤاتية مهيأة بالفعل لإجراء عملية انتخابية ذات مصداقية.

ونحيط علما في هذا الصدد بالخطر الذي أعرب عنه الأمين العام بشأن هذا الموضوع في تقريره الأخير (S/2022/156). يجب على سلطات جنوب السودان أن تركز على الوحدة وأن توفر الموارد اللازمة لتنفيذ تلك الأولويات. وكما فعل آخرون، ندعو جميع الأطراف إلى الاستفادة من الفرص التي تتيحها الجهود التي تبذلها المنطقة، ولا سيما وساطة الرئيس موسيفيني.

وأخيرا، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء ارتفاع مستوى العنف، الذي يؤثر على الأشخاص المتضررين أصلا من الفيضانات والأزمة الصحية والافتقار إلى الخدمات الأساسية. ونرحب باستجابة بعثة الأمم المتحدة في ذلك المجال وندعو السلطات إلى مواصلة تعاونها مع البعثة بغية تيسير نشر القضاة ووضع خطط للحد من العنف المجتمعي. وندين المواجهات بين الأطراف الموقعة على اتفاق السلام، فضلا عن الهجمات على العاملين في المجال الإنساني والطبي. يجب تقديم المسؤولين عن ذلك العنف إلى العدالة ومعاقبتهم من قبل المجلس.

**السيد راغوثاهالي (الهند) (تكلم بالإنكليزية):** أود بدايةً أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام نيكولاس هاي سوم على إحاطته بشأن تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والتطورات الأخيرة في جنوب السودان. كما أشكر مقدمي الإحاطتين الآخرين - الرئيس المؤقت للجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، اللواء تشارلز تاي غيتواي، والناشطة في المجتمع المدني السيدة ريا يويادا - على ما قدموه من معلومات عن آخر المستجدات. كما أرحب بحضور الممثل الدائم لجنوب السودان في جلسة اليوم.

لقد حلت في الأسبوع الماضي الذكرى السنوية الأولى لإنشاء حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية. ومنذ جلستنا الأخيرة

المتحدة في جنوب السودان في ولاية شرق الاستوائية أطلقنا مشروعا تجريبيا لبناء قدرات الشباب والنساء العاملين في الزراعة المراعية للبيئة من أجل مساعدة جنوب السودان على مكافحة الجائحة، ومساعدة اقتصاده على التعافي وتحسين سبل عيش شعبه.

لقد قامت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان تحت قيادة الممثل الخاص هاي سوم بقدر كبير من العمل للمساعدة في تنفيذ الاتفاق المنشط وحماية المدنيين. وتحسن مستوى التنسيق بين حكومة جنوب السودان والبعثة، ولا يزال عدد انتهاكات اتفاق مركز القوات في انخفاض. ويبين ذلك أن تعزيز الاتصال بين البعثة والبلد المضيف له أثر إيجابي على كفاءة سلامة حفظة السلام وتحسين أداء حفظ السلام. إن الصين تشجع الطرفين على مواصلة تعزيز تعاونهما والعمل معا لتنفيذ اتفاق السلام.

**السيدة غاسري (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية):** أود أنا أيضا أن أشكر نيكولاس هاي سوم ومقدمي الإحاطتين الآخرين على عروضهم. أولا، يساور فرنسا القلق إزاء عدم إحراز تقدم في تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. لقد تم احترام العديد من المعايير التي وضعها مجلس الأمن قبل عام، بما في ذلك إعادة تشكيل الجمعية التشريعية الوطنية الانتقالية، والحد من العقوبات التي تحول دون تنقل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وحماية المشردين في المناطق التي تقع الآن تحت مسؤولية سلطات جنوب السودان.

ومع ذلك فإن التأخيرات التي شوهدت تدعو إلى القلق، وذلك بالنظر إلى أن الفترة الانتقالية تقترب من نهايتها. ولا يزال تنفيذ الترتيبات الأمنية غير مكتمل. يجب على الأطراف الموقعة التوصل إلى اتفاق بشأن تشكيل قيادة موحدة واستكمال تدريب المقاتلين. فتلك التدابير لا غنى عنها لتهيئة الظروف الملائمة لإجراء الانتخابات. وهي أيضا جزء من المعايير المتعلقة باستعراض حظر الأسلحة.

ومن المهم أيضا وضع الإطار القانوني والدستوري للانتخابات وتفعيل اللجنة الوطنية للانتخابات. ويجب ضمان حرية التعبير والتجمع

في ذلك الأمم المتحدة، أن يتدخل فيما يتعلق بحشد الموارد وأن يساعد على سد الثغرات في القدرات التي تواجهها الحكومة.

وفيما يتعلق بتنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، لاحظنا تحسن الاتصالات بين البعثة والحكومة. هذا التطور له أثر إيجابي على تيسير عمليات البعثة، وهو ما يتضح من انخفاض عدد حالات خرق اتفاق مركز القوات. ونحيط علما أيضا بالنهج المتكامل والمشارك بين مكونات البعثة، بما في ذلك إنشاء قواعد تشغيل مؤقتة، ونرحب بالجهود التي تبذلها البعثة لتعزيز المساءلة والتخفيف من حدة التوترات القبلية.

ونقدر جهود البعثة لدعم سيادة القانون والمؤسسات الخاضعة للمساءلة عن طريق دعم المحاكم الخاصة والمحاكم المتقلة ووضع إطار لبرامج حماية الضحايا والشهود. ونذكر أيضا بأحكام القرار ٢٥٨٩ (٢٠٢١) ومسؤولية الدولة المضيئة عن تقديم مرتكبي الجرائم ضد حفظة السلام إلى العدالة. وفي هذا الصدد، نطلب معلومات عن آخر المستجدات من الأمين العام في تقريره المقبل.

كما أننا نقدر جهود البعثة لضمان إيصال المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين، ولا سيما في المناطق المتضررة من الفيضانات.

لقد ظلت الهند أحد أكبر البلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان منذ إنشائها قبل عقد من الزمن. لدينا في الوقت الحاضر ما يقرب من ٢٣٠٠ جندي يخدمون في البلد. كما تسهم الوحدة الهندية في البعثة في التنمية المستدامة لشعب جنوب السودان ورفاهه. ومما يبعث على الارتياح الشديد أن مستشفى المستوى الثاني زائد في جوبا ومستشفى المستوى الثاني في ملكال اللذين تديرهما الوحدة الهندية يعملان بكامل طاقتهما، وبقدرة عالية المستوى.

وفي هذه المرحلة التحولية من المسيرة الإنمائية لجنوب السودان، يحتاج إلى الدعم الصادق من المجتمع الدولي، بما في ذلك من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وينبغي أن تشجع إجراءاتنا في مجلس الأمن سلطات جنوب السودان على التحرك نحو التنفيذ الكامل للاتفاق المنشط لتسوية النزاع في

(انظر S/PV.8931) ظل وقف إطلاق النار قائما. وأعيد تشكيل المجالس التشريعية للولايات؛ وتم الانتهاء من فحص الدفعة الأولى من القوات الموحدة المدربة. وقد أقر مشروع قانون التعديل الدستوري في الجمعية الوطنية. علاوة على ذلك، كرر الرئيس كير تأكيد التزامه بتنفيذ الاتفاق المنشط بشأن حل النزاع في جنوب السودان.

كما أن الجهود الإقليمية لمساعدة جنوب السودان تتزايد، بما في ذلك مبادرة أوغندا لعقد معتكف. كذلك عقد مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي اجتماعا في كانون الثاني/يناير وطلب إجراء تقييم ثلاثي لمتطلبات الانتخابات وصياغة الدستور. تعكس كل هذه التطورات المسار الإيجابي للتقدم في جنوب السودان.

وينبغي في الأيام المقبلة أن ينصب التركيز على زيادة الإسراع في تنفيذ الاتفاق، وبخاصة تخريج وتوحيد القوات الموحدة اللازمة ومعالجة المسائل التشريعية المتعلقة بالأعمال التحضيرية للانتخابات. نأمل أن تواصل قيادة جنوب السودان اتخاذ خطوات في الاتجاه الصحيح. ونرحب في هذا الصدد بالجهود المبذولة لعقد محادثات بين الرئيس سلفا كير والنائب الأول للرئيس ريك مشار ونأمل أن تساعد على حل المسائل المعلقة، بما في ذلك ما يتعلق بالجدول الزمني للانتخابات.

ولا يزال تنفيذ الترتيبات الأمنية الانتقالية أمرا حاسما للعملية الانتخابية في نهاية الفترة الانتقالية، وكذلك الاستئناف المبكر لوساطة روما التي تقوم بها جماعة سانت إيجيديو مع الأطراف غير الموقعة على الاتفاق.

لقد وظل الوضع الأمني هشاً في بعض مناطق جنوب السودان. واستمرت أعمال العنف فيما بين القبائل وداخلها. بيد أن التقدم المحرز في عملية السلام، وبخاصة فيما يتعلق بمواصلة فواصل تحالف حركات المعارضة في جنوب السودان للحوار مع الحكومة، كان له أثر على أرض الواقع. نأمل أن تنخرط أيضا المجموعات المتبقية غير الموقعة مع الحكومة للدخول في التيار الرئيسي.

ولا تزال الحالة الإنسانية مدعاة للقلق. لقد شهدت خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠٢١ عجزا كبيرا. ويتعين على المجتمع الدولي، بما

بما يساهم في إحلال سلام دائم. ونقدر في هذا الإطار الدور البناء للشركاء الإقليميين والدوليين، وفي مقدمتهم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والأمم المتحدة.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة على الصعيد السياسي، لا تزال الأوضاع الأمنية مقلقة في بعض المناطق، ولا سيما في منطقة أعالي النيل الكبرى. الأمر الذي يتطلب استجابة شاملة من كافة الأطراف الذين يتعين عليهم ضبط النفس. كما ينبغي التركيز على حماية المدنيين، بما في ذلك من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، خاصة النساء والأطفال.

ومن جانب آخر، فإن تداعيات تغير المناخ على جنوب السودان، لا سيما على الأوضاع الإنسانية والأمنية، تستوجب منا إيلاء أهمية خاصة لها. ونتطلع في هذا السياق إلى مواصلة الجهود المشتركة بين بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وفريق الأمم المتحدة القطري، للاستجابة للتحديات المتعلقة بالمناخ والأمن. ونرى أهمية دعم الجهود التي تبذلها الحكومة، بالتعاون مع البعثة، من أجل الاستفادة من الطاقة المتجددة والتي تعود بالنفع على المجتمعات المحلية.

وبالمثل، لدينا شواغل إزاء تزايد الاحتياجات الإنسانية في أنحاء البلاد. وكما تشير التقارير الأخيرة للأمم المتحدة، فإن حوالي 9 ملايين شخص بحاجة إلى تلقي الحماية والخدمات الأساسية. وبالتالي فإن معالجة هذه التحديات، وفي مقدمتها انعدام الأمن الغذائي الذي وصل إلى مستويات خطيرة، وارتفاع أعداد اللاجئين والنازحين داخليا، تقتضي تكثيف الجهود الدولية المشتركة مع دعوة جميع الأطراف إلى ضمان استمرارية وصول المساعدات الإنسانية.

ونؤكد هنا دعمنا لجهود الممثل الخاص وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ونتطلع إلى مواصلة البعثة لعملها وتنسيقها مع الحكومة، فضلا عن المشاركة البناءة والجماعية للمجلس في سياق تجديد ولاية البعثة.

وكجزء من التزامنا بتسليط الضوء على تنفيذ القرار ٢٥٦٥ (٢٠٢١) وتسبب الجائحة في هشاشة الأوضاع، نود الإشارة إلى

جمهورية جنوب السودان. ويتعين على المجلس أيضا أن يكون واقعيا وعمليا عند تحديد ولاية البعثة.

وفي الختام، تترك الهند التحديات الهائلة التي يواجهها جنوب السودان في طريقه نحو تحقيق السلام والاستقرار. وكانت الهند في طليعة الجهود الرامية إلى تقديم المساعدات الإنسانية إلى جنوب السودان. وقدمت الأدوية الأساسية المنقذة للحياة في عام ٢٠٢٠، وكذلك في عام ٢٠٢١ خلال جائحة مرض فيروس كورونا. وقدمت الهند أيضا ٧٠ ميغا طن من مساعدات الحبوب الغذائية للأشخاص المتضررين من الفيضانات. وتنظم الهند مخيما لتركيب الأطراف الاصطناعية، سيستفيد منه أكثر من ٥٠٠ شخص من مبتوري الأطراف قريبا جدا. كما دربت الهند حوالي ألف مواطن من جنوب السودان في تخصصات مختلفة. وستواصل الهند دعم جنوب السودان وشعبه في مسيرتهم نحو تأمين سلام مستدام ومستقبل مزدهر.

**الرئيسة:** أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة لدولة الإمارات العربية المتحدة.

في البداية، أشكر السيد هايسوم والسيد غيتواي على إحاطتيهما القيمتين. وأشكر كذلك السيدة يويادا على رسالتها والدعوة التي وجهتها في المجلس اليوم لتحقيق السلام في جنوب السودان.. وأرحب بحضور الممثل الدائم لجنوب السودان في جلسة اليوم.

وأود التأكيد على دعم دولة الإمارات العربية المتحدة لكل ما يحقق مصلحة شعب جنوب السودان وتطلعاته نحو الازدهار والتنمية ومسيرته نحو السلام.

ومن هذا المنطلق، نرى أن تنفيذ الاتفاق المعاد تنشيطه يعد أساسا لتحقيق الاستقرار والسلام والتنمية والوحدة في جنوب السودان. ونأمل هنا أن تؤدي مساعي الحكومة لتنفيذ الاتفاق إلى التوصل إلى حل سلمي بما يشمل استمرار التفاعل مع الأطراف المعنية في حوار هادف وشامل وتعزيز مشاركة المرأة في عملية السلام، لتحقيق نسبة ٣٥ في المائة كما ورد في الاتفاق. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مواصلة جهود الوساطة أمر ضروري لتمكين الأطراف من إحراز تقدم

أستأنف مهامي بصفتي رئيسة للمجلس.  
لم يعد هناك أسماء مدرجة في قائمة المتكلمين.  
سأرفع الجلسة الآن ليتسنى للمجلس مواصلة مناقشته بشأن هذا  
الموضوع في مشاورات مغلقة. وأرجو من جميع المراقبين مغادرة القاعة  
مباشرة فور رفع هذه الجلسة.  
رُفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥.

استمرار وجود عراقل أمام الحصول على اللقاحات في جنوب السودان.  
فوفقا لمنظمة الصحة العالمية، أقل من ٤ في المائة من السكان قد  
تم تطعيمهم بالكامل. وعليه، نرحب بالخطط الوطنية لإدماج لقاح  
كوفيد-١٩ في نظم التطعيم الدورية، ونكرر التأكيد على أهمية تنفيذ  
قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.  
وختاما، تدعم دولة الإمارات العربية المتحدة الجهود الرامية إلى  
تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية وقيم التعايش السلمي والاستقرار  
المستدام في جنوب السودان.